

## بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة  
تحت البند 67 من جدول أعمال الجمعية العامة المعنون  
"تقرير مجلس حقوق الانسان"

### تأقيه

السكرتير الأول / جواهر إبراهيم الدعيج الصباح

Jawaher E Al-Sabah  
First Secretary

وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة  
مقر الأمم المتحدة - نيويورك

2 نوفمبر 2017

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

شكراً السيد الرئيس ،،،

لقد اطلع وفد بلادي ببالغ الاهتمام على تقرير مجلس حقوق الانسان الوارد في الوثيقة **A/72/53**، والوثيقة **A/72/53/Add.1** واللتان تضمنتا على كافة الوثائق المتعلقة بدورة مجلس حقوق الانسان الاستثنائية الـ **26**، والدورات العادية الـ **34** و **35** و **36** للمجلس، بما فيها القرارات والمقررات والبيانات الرئاسية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد يود وفد بلادي التأكيد بأن دولة الكويت تدرك حجم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة وكافة أجهزتها ذات الصلة بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها، وخاصة مجلس حقوق الانسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، والتي تسعى وتهدف إلى تمتع كافة شعوب العالم بحقوقهم الأساسية، بما يتماشى مع مقاصد واهداف الأمم المتحدة والتي وردت في الميثاق، تحديداً ما جاء في المادة **1** بند **3** واقتبس "تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"، ويتماشى ايضاً مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان، ويتفق مع تطلعاتها لعالم يعمل على تحقيق التنمية المستدامة في إطار يسوده الأمن والأمان والسلام والاستقرار.

السيد الرئيس،،،

في ضوء الحديث عن أهمية تعميق التعاون بين الدول والأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحماية حقوق الانسان، يجدر بنا استعراض آخر أوجه تعاون دولة الكويت مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الانسان، وأود أن أشير إلى الزيارة الإيجابية والناجحة التي قام بها سعادة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان الأمير زيد بن رعد الحسين، إلى دولة الكويت في فبراير من هذا العام، حيث اطلع عن قرب على التدابير الوطنية في مجال حقوق الانسان في الكويت، ولاسيما الحديثة منها مثل إقرار قانون حقوق الطفل وإنشاء ديوان حقوق الانسان، وقانون محكمة الاسرة، وقانون الاحداث.

كما أنه لا بد من التطرق إلى ترحيب دولة الكويت المستمر لزيارة أصحاب الولايات والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الانسان، حيث زار في العام الماضي في شهر سبتمبر، المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص لاسيما النساء والأطفال، وزار الكويت الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة في ديسمبر 2016. كما تتطلع بلادي وبكل ترحاب إلى زيارة المقرر الخاص المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة، وزيارة المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق.

وفي هذا المقام أود التأكيد على تطلع بلادي للاستمرار بتعاونها الوثيق مع المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان، ومكتبه، ويأمل وفد بلادي أن ينهض المجتمع الدولي بمسؤولياته لتقديم المزيد من الدعم والمساعدة والتعاون إلى المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الانسان وذلك لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته في سبيل تعزيز حقوق الانسان وحمايتها وضمان عالميتها.

السيد الرئيس،،،

أن ما يدعو للأسى والاسف استمرار الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الانسان التي تشهدها العديد من مناطق العالم، مما يشكل تحدياً بالغ التعقيد ويتعين على المجتمع الدولي التصدي له ومواجهته بعناية وحكمة.

وأنا نعرب عن اسفنا الشديد بأن تدور أغلب هذه التحديات في منطقتنا حيث لا تزال نيران النزاعات المسلحة تستعر في أكثر من مكان وصوب، الأمر الذي يهدد حياة أبناء الشعوب الشقيقة وينتهك بشكل خاص الحقوق الأساسية للفئات الضعيفة، وما يتبع ذلك من تشريد وتهجير.

وفي هذا السياق، تدين دولة الكويت بشدة استمرار القوات الإسرائيلية في احتلال الأراضي الفلسطينية وما تقوم به من انتهاكات صارخة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، متجاهلة بذلك القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما تعبر دولة الكويت عن بالغ الحزن والقلق تجاه ما يتعرض له شعب  
الروهينغا من انتهاكات صارخة وجسيمة لحقوقه، والتي يأتي الحق في الحياة على  
رأسها.

ختاماً ،،،

يود وفد بلادي ان يؤكد مجدداً على أهمية تعزيز واحترام حقوق الانسان  
وحمايتها، وان السلام في حد ذاته هو أحد مقتضيات حقوق الانسان، مدركين في  
الوقت ذاته أن حقوق الانسان متغيرة ومتطورة مما يجعلنا نتطلع دائماً لتحقيق  
المزيد في مجال ضمانها وصونها واتاحتها وهذا يتطلب تطوير العديد من التشريعات  
والقوانين الوطنية والدولية بما يتماشى مع التطورات والمتغيرات التي يشهدها  
العالم.

وشكرا السيد الرئيس،،،